

انهيار الطلب العالمي على الغاز يهدد صادرات الجزائر

كورونا يكشف فشل السلطات في إدارة ملف الطاقة والقضاء على الفساد



في حاجة إلى إعادة هيكلة

في التعامل مع قطاع النفط والغاز. وأعلنت حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون عن تنصيب إدارة جديدة في أعلى هرم الذراع النفطية للدولة، في أحدث خطوات تنفيذ الإصلاحات العاجلة، التي يطالب بها الحراك الشعبي منذ الإطاحة بحكم الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة.

وعكس التأخر في تنفيذ استراتيجية واضحة المعالم لتطوير القطاع حجم العراقل المتراكمة والتي زادت الأزمة الاقتصادية منذ منتصف 2014، أمام تنفيذ خطط الخروج من الاقتصاد الريعي.

ويرى محللون أن الخطوة التي اتخذتها الجزائر لترتيب عمل الشركة وفقا لشراكة الأبحاث هذه، يفترض أن تستمر هذه العوامل في إبطاء الانتعاش في الربع الثالث والرابع. وبالكاد تم تخفيف صدمة الوفاء والتوقيف القسري للششاط من خلال الإجراءات غير المسبوقة وعشرات المليارات من الأموال التي ضحتها الحكومة من خلال القروض أو المساعدات للحفاظ على الوظائف، أو عن طريق بنك إنجلترا الذي أعاد شراء الأصول ومنح سعر فائدة بلغ أدنى مستوى تاريخي له.

وقد تسبب الركود في أضرار اجتماعية جسيمة للغاية، إذ انخفض عدد الأشخاص العاملين بين مارس ويوليو بمقدار 730 ألفا، وفقا للأرقام الرسمية الصادرة الاقنين.

ولا يمر يوم تقريبا دون الإعلان عن إلغاء الآلاف من الوظائف في شركات تتسرع بالقلق من وقف برنامج حكومي للبطالة الجزئية بدعم أجور الموظفين في نهاية أكتوبر.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة، وكذلك العمالة الهشة التي جانب اعتماد الملايين من البريطانيين على الحد الأدنى من المساعدات الاجتماعية.

ولجمل 2020، يتوقع بنك إنجلترا تراجعاً بنسبة 9.5 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي، لكنه يتوقع انتعاشاً أطبا في العام 2021 ولا يعود الاقتصاد إلى الوضع الذي كان عليه قبل الوباء إلا في 2022.

واعتترف رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزیز جراد بان "الجزائر تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً غير مسبوق ناتجاً عن أزمة هيكلية للحكومات السابقة، إضافة إلى انهيار أسعار البترول وأزمة فيروس كورونا".

ويعتمد أكبر اقتصاد في منطقة المغرب العربي على عائدات النفط، مما يعرضه لتقلبات الأسعار، بسبب عدم تنوع الموارد.

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيشهد الاقتصاد الجزائري انكماشاً نسبته 5.2 في المئة هذا العام مع عجز في الميزانية هو الأعلى في المنطقة.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون استبعد اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي أو من الهيئات المالية الدولية الأخرى باسم السيادة الوطنية.

وتحتفظ الجزائر بذكريات مؤلمة من لجوئها عام 1994 إلى صندوق النقد الدولي وخطة الإصلاح الهيكلي أدى إلى تخفيضات هائلة في الوظائف وإغلاق شركات عامة وخصخصة جزء منها.

ودعا خبراء الحكومة إلى تفكيك الخطوط الفساد الذي تسبب في شلل الإدارة ومراكمة الخسائر خصوصاً في قطاعات حيوية منها قطاع النفط.

خبراء يعتبرون شركة سوناطراك، إحدى بؤر الفساد ويدعون إلى تغيير العقلية في التعامل مع النفط والغاز

ودخلت الجزائر منذ فبراير الماضي في جولة حاسمة لإعادة هيكلة شركة سوناطراك، إحدى بؤر الفساد في عهد الحكومات السابقة، في تحرك وصفه محللون آنذاك بأنه منقوص إذا لم تتمكن الحكومة من تغيير العقلية القديمة

والضرائب اعتماداً على عدد فرص العمل الجديدة التي يتم خلقها.

ودعا إلى إطلاق مشاريع كبرى مثل استخدام الصحراء لبناء مناطق صناعية زراعية مع بنية تحتية للتجهيز، بالإضافة إلى توسيع شبكة السكك الحديدية إلى الجنوب، وكل ذلك باستخدام القوى العاملة المحلية المؤهلة.

واعتترف مسؤولون من المحروقات سبتقني مصدر الإيرادات الرئيسي للسنوات الخمس أو العشر القادمة، مشيراً إلى أن خطة الخروج من الأزمة الاقتصادية يجب أن تستند إلى حوكمة جديدة ولا مركزية، تعتمد على خمسة أقطاب اقتصادية جهوية.

ودعا إلى "تكافؤ بين الدولة والمواطنين يضم المسؤولين المنتخبين والشركات والبنوك والجامعات والمجتمع المدني من أجل محاربة البيروقراطية" التي تشل البلد.

وإعلان الديوان الوطني للإحصاء عن أرقام مقلقة من انخفاض بنسبة 3.9 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة في يوليو بعدما ثبتت عند 11.4 في المئة في نهاية 2019، حسبما كشف منصور قديدير، الأستاذ المشارك في المدرسة العليا للاقتصاد في وهران.

وباستثناء قطاع الطاقة، انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3.6 في المئة للفترة نفسها من 2019، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية.

ومع إجراءات الحجر منيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو مليار يورو، من جراء الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن.

ولم يتم تقييم خسائر القطاع الخاص بعد، لكن العديد من المتاجر المغلقة بما في ذلك المطاعم والمقاهي ووكالات السفر. وهي تواجه خطر الإفلاس بسبب إغلاقها منذ 19 مارس.

وإلى ذلك إلى تعليق عدد من تاشيرات غير المهاجرين من بينها تلك التي تعتمد في الواقع بهؤلاء العمال وأصحاب العمل لجلب مهارات من الخارج.

وجعل تراب من إصلاح نظام الهجرة ركيزة أساسية في حملة إعادة انتخابه، مقدماً الأمر على أنه علاج للمعضلات الاقتصادية التي تواجه البلاد.

ولكن معارضين يقولون إن الخطوة لن تقدم الكثير لتخفيف الانتعاش الاقتصادي المأمول به.

ورأت المذكرة أن تعليق برامج التاشيرات سيؤدي بحسب المؤشرات إلى خلق الابتكار وإعاقه النمو وسيضر في نهاية المطاف بالعمال والشركات والاقتصاد الأمريكي على نطاق أوسع بطرق لا يمكن إصلاحها.

وتشير المذكرة إلى أن قرار تراب، وبسبب أن يحفظ الوظائف للأميركيين، لا يضمن أن الشركات لن تضطر إلى توظيف أشخاص في الخارج ونقل الوظائف إلى بلدان أخرى.

وبحسب المذكرة فإن المنافسين في مجال التكنولوجيا في كندا والصين والهند دول أخرى سينتهزون الفرصة لجذب العمال الماهرين الذين لا ترغب فيهم الولايات المتحدة.

وأضافت "كما هو متوقع، ستستفيد دول أخرى من تعليق الولايات المتحدة الشامل لتاشيرات غير المهاجرين".

وأكدت المذكرة "يقوم المنافسون العالميون بتعديل أنظمة الهجرة الخاصة بهم لجذب العمال المهرة".

ومن بين الشركات التي انضمت إلى المذكرة لرفض قرار تراب مايكروسوفت وتويتير وأوبر بالإضافة إلى مجموعات تجارية في قطاع التكنولوجيا من بينها مجلس صناعة تكنولوجيا المعلومات.

واعتترف رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزیز جراد بان "الجزائر تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً غير مسبوق ناتجاً عن أزمة هيكلية للحكومات السابقة، إضافة إلى انهيار أسعار البترول وأزمة فيروس كورونا".

ويعتمد أكبر اقتصاد في منطقة المغرب العربي على عائدات النفط، مما يعرضه لتقلبات الأسعار، بسبب عدم تنوع الموارد.

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيشهد الاقتصاد الجزائري انكماشاً نسبته 5.2 في المئة هذا العام مع عجز في الميزانية هو الأعلى في المنطقة.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون استبعد اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي أو من الهيئات المالية الدولية الأخرى باسم السيادة الوطنية.

وتحتفظ الجزائر بذكريات مؤلمة من لجوئها عام 1994 إلى صندوق النقد الدولي وخطة الإصلاح الهيكلي أدى إلى تخفيضات هائلة في الوظائف وإغلاق شركات عامة وخصخصة جزء منها.

ودعا خبراء الحكومة إلى تفكيك الخطوط الفساد الذي تسبب في شلل الإدارة ومراكمة الخسائر خصوصاً في قطاعات حيوية منها قطاع النفط.

خبراء يعتبرون شركة سوناطراك، إحدى بؤر الفساد ويدعون إلى تغيير العقلية في التعامل مع النفط والغاز

ودخلت الجزائر منذ فبراير الماضي في جولة حاسمة لإعادة هيكلة شركة سوناطراك، إحدى بؤر الفساد في عهد الحكومات السابقة، في تحرك وصفه محللون آنذاك بأنه منقوص إذا لم تتمكن الحكومة من تغيير العقلية القديمة

والضرائب اعتماداً على عدد فرص العمل الجديدة التي يتم خلقها.

ودعا إلى إطلاق مشاريع كبرى مثل استخدام الصحراء لبناء مناطق صناعية زراعية مع بنية تحتية للتجهيز، بالإضافة إلى توسيع شبكة السكك الحديدية إلى الجنوب، وكل ذلك باستخدام القوى العاملة المحلية المؤهلة.

واعتترف مسؤولون من المحروقات سبتقني مصدر الإيرادات الرئيسي للسنوات الخمس أو العشر القادمة، مشيراً إلى أن خطة الخروج من الأزمة الاقتصادية يجب أن تستند إلى حوكمة جديدة ولا مركزية، تعتمد على خمسة أقطاب اقتصادية جهوية.

ودعا إلى "تكافؤ بين الدولة والمواطنين يضم المسؤولين المنتخبين والشركات والبنوك والجامعات والمجتمع المدني من أجل محاربة البيروقراطية" التي تشل البلد.

وإعلان الديوان الوطني للإحصاء عن أرقام مقلقة من انخفاض بنسبة 3.9 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة في يوليو بعدما ثبتت عند 11.4 في المئة في نهاية 2019، حسبما كشف منصور قديدير، الأستاذ المشارك في المدرسة العليا للاقتصاد في وهران.

وباستثناء قطاع الطاقة، انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3.6 في المئة للفترة نفسها من 2019، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية.

ومع إجراءات الحجر منيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو مليار يورو، من جراء الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن.

ولم يتم تقييم خسائر القطاع الخاص بعد، لكن العديد من المتاجر المغلقة بما في ذلك المطاعم والمقاهي ووكالات السفر. وهي تواجه خطر الإفلاس بسبب إغلاقها منذ 19 مارس.

ويهدد انهيار الطلب العالمي على الغاز اقتصادات الدول الريفية، التي تعتمد بشكل كبير على تصدير هذه المادة، مثل الجزائر ما يجعل اقتصادها في صدارة المتضررين من هذه الأزمة التي خلفها فيروس كورونا، ومهدداً بانهايار شامل في مفاصله يغذي ظهور مؤشرات انكماش حادة.

الجزائر - بثت تصريحات كبار المسؤولين عن قطاع الغاز في الجزائر عن احتمال تراجع صادرات البلاد من هذه المادة خلال السنوات الخمس المقبلة التشاؤم داخل الأوساط الاقتصادية التي تنتقد تعامل السلطة مع أزمة الطاقة في العالم.

ويهدد التراجع غير المسبوق للطلب العالمي على الغاز الدول المصدرة لهذا المنتج بالانهيار مثل الجزائر التي تراجع نشاطها الاقتصادي بصفة متسارعة أكثر من انتشار الفيروس نفسه.

26 مليار لتر مكعب قيمة انخفاض صادرات الغاز سنويا في 2025 مقارنة ب45 مليارا في 2020

ويواجه الاقتصاد الجزائري ضربات متتالية بسبب اعتماده الشديد على سلعة وحيدة وهي صادرات الغاز، وبدرجة ضئيلة على صادرات النفط، التي تتعرض هي الأخرى إلى تراجع العوائد.

ونقل تلفزيون النهار المحلي عن وزير الطاقة عبدالمجيد عطار قوله إن "صادرات الجزائر من الغاز ستتخفف إلى 26 مليار متر مكعب سنويا في 2025 من 45 مليارا في 2020.

وأضاف عطار أن الصادرات بين 2025 و2030 ستدور بين 26 و30 مليار متر مكعب سنويا.

ويرجع الانخفاض بشكل رئيسي إلى ركود الإنتاج وارتفاع الاستهلاك المحلي وعدم كفاية الاستثمار. وبلغت صادرات الجزائر من الغاز ذروتها في

وإلى ذلك إلى تعليق عدد من تاشيرات غير المهاجرين من بينها تلك التي تعتمد في الواقع بهؤلاء العمال وأصحاب العمل لجلب مهارات من الخارج.

وجعل تراب من إصلاح نظام الهجرة ركيزة أساسية في حملة إعادة انتخابه، مقدماً الأمر على أنه علاج للمعضلات الاقتصادية التي تواجه البلاد.

ولكن معارضين يقولون إن الخطوة لن تقدم الكثير لتخفيف الانتعاش الاقتصادي المأمول به.

ورأت المذكرة أن تعليق برامج التاشيرات سيؤدي بحسب المؤشرات إلى خلق الابتكار وإعاقه النمو وسيضر في نهاية المطاف بالعمال والشركات والاقتصاد الأمريكي على نطاق أوسع بطرق لا يمكن إصلاحها.

وتشير المذكرة إلى أن قرار تراب، وبسبب أن يحفظ الوظائف للأميركيين، لا يضمن أن الشركات لن تضطر إلى توظيف أشخاص في الخارج ونقل الوظائف إلى بلدان أخرى.

وبحسب المذكرة فإن المنافسين في مجال التكنولوجيا في كندا والصين والهند دول أخرى سينتهزون الفرصة لجذب العمال الماهرين الذين لا ترغب فيهم الولايات المتحدة.

وأضافت "كما هو متوقع، ستستفيد دول أخرى من تعليق الولايات المتحدة الشامل لتاشيرات غير المهاجرين".

وأكدت المذكرة "يقوم المنافسون العالميون بتعديل أنظمة الهجرة الخاصة بهم لجذب العمال المهرة".

ومن بين الشركات التي انضمت إلى المذكرة لرفض قرار تراب مايكروسوفت وتويتير وأوبر بالإضافة إلى مجموعات تجارية في قطاع التكنولوجيا من بينها مجلس صناعة تكنولوجيا المعلومات.

وإلى ذلك إلى تعليق عدد من تاشيرات غير المهاجرين من بينها تلك التي تعتمد في الواقع بهؤلاء العمال وأصحاب العمل لجلب مهارات من الخارج.

وجعل تراب من إصلاح نظام الهجرة ركيزة أساسية في حملة إعادة انتخابه، مقدماً الأمر على أنه علاج للمعضلات الاقتصادية التي تواجه البلاد.

ولكن معارضين يقولون إن الخطوة لن تقدم الكثير لتخفيف الانتعاش الاقتصادي المأمول به.

ورأت المذكرة أن تعليق برامج التاشيرات سيؤدي بحسب المؤشرات إلى خلق الابتكار وإعاقه النمو وسيضر في نهاية المطاف بالعمال والشركات والاقتصاد الأمريكي على نطاق أوسع بطرق لا يمكن إصلاحها.

وتشير المذكرة إلى أن قرار تراب، وبسبب أن يحفظ الوظائف للأميركيين، لا يضمن أن الشركات لن تضطر إلى توظيف أشخاص في الخارج ونقل الوظائف إلى بلدان أخرى.

وبحسب المذكرة فإن المنافسين في مجال التكنولوجيا في كندا والصين والهند دول أخرى سينتهزون الفرصة لجذب العمال الماهرين الذين لا ترغب فيهم الولايات المتحدة.

وأضافت "كما هو متوقع، ستستفيد دول أخرى من تعليق الولايات المتحدة الشامل لتاشيرات غير المهاجرين".

وأكدت المذكرة "يقوم المنافسون العالميون بتعديل أنظمة الهجرة الخاصة بهم لجذب العمال المهرة".

ومن بين الشركات التي انضمت إلى المذكرة لرفض قرار تراب مايكروسوفت وتويتير وأوبر بالإضافة إلى مجموعات تجارية في قطاع التكنولوجيا من بينها مجلس صناعة تكنولوجيا المعلومات.

وإلى ذلك إلى تعليق عدد من تاشيرات غير المهاجرين من بينها تلك التي تعتمد في الواقع بهؤلاء العمال وأصحاب العمل لجلب مهارات من الخارج.

وجعل تراب من إصلاح نظام الهجرة ركيزة أساسية في حملة إعادة انتخابه، مقدماً الأمر على أنه علاج للمعضلات الاقتصادية التي تواجه البلاد.

ولكن معارضين يقولون إن الخطوة لن تقدم الكثير لتخفيف الانتعاش الاقتصادي المأمول به.

ورأت المذكرة أن تعليق برامج التاشيرات سيؤدي بحسب المؤشرات إلى خلق الابتكار وإعاقه النمو وسيضر في نهاية المطاف بالعمال والشركات والاقتصاد الأمريكي على نطاق أوسع بطرق لا يمكن إصلاحها.

وتشير المذكرة إلى أن قرار تراب، وبسبب أن يحفظ الوظائف للأميركيين، لا يضمن أن الشركات لن تضطر إلى توظيف أشخاص في الخارج ونقل الوظائف إلى بلدان أخرى.

وبحسب المذكرة فإن المنافسين في مجال التكنولوجيا في كندا والصين والهند دول أخرى سينتهزون الفرصة لجذب العمال الماهرين الذين لا ترغب فيهم الولايات المتحدة.

وأضافت "كما هو متوقع، ستستفيد دول أخرى من تعليق الولايات المتحدة الشامل لتاشيرات غير المهاجرين".

وأكدت المذكرة "يقوم المنافسون العالميون بتعديل أنظمة الهجرة الخاصة بهم لجذب العمال المهرة".

ومن بين الشركات التي انضمت إلى المذكرة لرفض قرار تراب مايكروسوفت وتويتير وأوبر بالإضافة إلى مجموعات تجارية في قطاع التكنولوجيا من بينها مجلس صناعة تكنولوجيا المعلومات.

المملكة المتحدة تسير نحو أكبر ركود اقتصادي في تاريخها

نحو أكبر ركود اقتصادي في تاريخها

كشفت أحدث البيانات والمؤشرات أن اقتصاد المملكة المتحدة يسير نحو أسوأ ركود في تاريخه جراء جائحة كورونا التي ضربت مختلف مفاصل الاقتصاد، حيث لاحت بوادر انكماش خطير يهدد استدامة القطاعات في ظل استمرار خطر حدوث موجة وبائية ثانية.

لندن - شهدت المملكة المتحدة التي ضربتها جائحة كوفيد - 19 في الربع الثاني من العام الجاري انكماشاً قياسياً في اقتصادها، وأصبحت تواجه رسمياً أسوأ ركود على الإطلاق.

وبلغت نسبة الانكماش حسب أحدث المؤشرات نحو 20.4 في المئة وقال مكتب الإحصاء الوطني الذي نشر هذه الأرقام الأربعاء، إن هذا أول ركود تقني تشهده بريطانيا منذ العام 2009 والأزمة المالية.

ويدخل أي بلد في حالة ركود بعد تسجيل انكماش في إجمالي الناتج الداخلي لفصلين متتاليين.

وأوضح مكتب الإحصاء الوطني أن الجزء الأكبر من هذا الانكماش الذي بدأت آثاره تظهر في مارس، سجل في أبريل عندما أغلقت البلاد بشكل شبه كامل ما أدى إلى تراجع الإنتاج بنسبة 20 في المئة.

20.4 في المئة نسبة انكماش اقتصاد بريطانيا وهو أول ركود تقني منذ العام 2009 والأزمة المالية

ومع عودة النشاط الاقتصادي، ارتفع إجمالي الناتج المحلي في مايو بنسبة 2.4 في المئة، تلاه تسارع في يونيو (+8.7 في المئة) بفضل إعادة فتح كل القطاعات، وفق المكتب.

وهذا الانكماش هو الأكبر في اقتصاد المملكة المتحدة منذ أن بدأ مكتب الإحصاء الوطني تسجيل هذه

نشاط الآباء الذين اضطرت الكثير منهم إلى ترك العمل لرعاية أطفالهم. وفقاً لشركة الأبحاث هذه، يفترض أن تستمر هذه العوامل في إبطاء الانتعاش في الربع الثالث والرابع. وبالكاد تم تخفيف صدمة الوفاء والتوقيف القسري للششاط من خلال الإجراءات غير المسبوقة وعشرات المليارات من الأموال التي ضحتها الحكومة من خلال القروض أو المساعدات للحفاظ على الوظائف، أو عن طريق بنك إنجلترا الذي أعاد شراء الأصول ومنح سعر فائدة بلغ أدنى مستوى تاريخي له.

وقد تسبب الركود في أضرار اجتماعية جسيمة للغاية، إذ انخفض عدد الأشخاص العاملين بين مارس ويوليو بمقدار 730 ألفا، وفقا للأرقام الرسمية الصادرة الاقنين.

ولا يمر يوم تقريبا دون الإعلان عن إلغاء الآلاف من الوظائف في شركات تتسرع بالقلق من وقف برنامج حكومي للبطالة الجزئية بدعم أجور الموظفين في نهاية أكتوبر.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة، وكذلك العمالة الهشة التي جانب اعتماد الملايين من البريطانيين على الحد الأدنى من المساعدات الاجتماعية.

ولجمل 2020، يتوقع بنك إنجلترا تراجعاً بنسبة 9.5 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي، لكنه يتوقع انتعاشاً أطبا في العام 2021 ولا يعود الاقتصاد إلى الوضع الذي كان عليه قبل الوباء إلا في 2022.

واعتترف رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بأن "البريطانيا تواجه أزمة هيكلية للحكومات السابقة، إضافة إلى انهيار أسعار البترول وأزمة فيروس كورونا".

ويعتمد أكبر اقتصاد في منطقة المغرب العربي على عائدات النفط، مما يعرضه لتقلبات الأسعار، بسبب عدم تنوع الموارد.

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيشهد الاقتصاد البريطاني انكماشاً نسبته 5.2 في المئة هذا العام مع عجز في الميزانية هو الأعلى في المنطقة.



ريشي سوناك
أوقات عصيبة تنتظرنا، وأرقام اليوم تؤكد ذلك

وقد تسبب الركود في أضرار اجتماعية جسيمة للغاية، إذ انخفض عدد الأشخاص العاملين بين مارس ويوليو بمقدار 730 ألفا، وفقا للأرقام الرسمية الصادرة الاقنين.

ولا يمر يوم تقريبا دون الإعلان عن إلغاء الآلاف من الوظائف في شركات تتسرع بالقلق من وقف برنامج حكومي للبطالة الجزئية بدعم أجور الموظفين في نهاية أكتوبر.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة، وكذلك العمالة الهشة التي جانب اعتماد الملايين من البريطانيين على الحد الأدنى من المساعدات الاجتماعية.

ولجمل 2020، يتوقع بنك إنجلترا تراجعاً بنسبة 9.5 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي، لكنه يتوقع انتعاشاً أطبا في العام 2021 ولا يعود الاقتصاد إلى الوضع الذي كان عليه قبل الوباء إلا في 2022.



صف واحد ضد قرار تراب